مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: السياسة الامريكية تجاه الحراك السياسي في البلدان العربية مصر انموذجاً
اسم الكاتب: م.د. رنا علي خلف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/264
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الامريكية تجاه الحراك السياسي في البلدان العربية
مصر انموذجاً

م.د. رنا علي خلف(*)

المقدمة

يعيش العالم بأسره والعالم العربي خاصة وهو جزء مهم من هذه المنظومة الدولية مرحلة تحول جذري على المستويات كافة فهذه الفسيفساء التي تتكون منها العلاقات والتحالفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية سواء اكانت على اساس المصالح الخاصة للدول الكبرى أم على اساس المصالح المتبادلة والتي كانت ترتبط بها الدول ذات الاقتصاديات الكبرى الى تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية متصارعة ولا تزال هذه التحولات تحمل المزيد من المفاجآت، على كل المستويات فلم يبقى شيء ثابت فالكل متغير فالعلاقات تغيرت والتحالفات تبدلت والولاءات سقطت والمبادئ والقيم تغيرت والاقتصاديات الامبريالية المبهرة انهارت ولم يعد ثابت الا ارادة الجماهير.

ولقد أخذ موضوع الاثر الامريكي في الحراك السياسي العربي مساحة كبيرة من التحليل السياسي والحوار الاعلامي نظراً لأهمية هذا التحول في ادارة المنطقة من جهة وفي التعامل الدولي من جهة اخرى، إذ إنَّ خصائص السياسة الامريكية الخارجية هي خاصة جداً تستند الى نظريات تشتق من الواقع الجيواستراتيجي والمصالح الحيوية في اقليم ما، فهي تعتمد على حلفائها الاقليميين لتحقيق مصالحها وتتخلى عنهم بمجرد أنَّ فقدوا دورهم الفاعل لصالح البدلاء الاقوياء الجدد وتستعين عند ساعة الصفر بجيوشها المتقدمة كقوة احتياطية تستخدم عند انهيار النظام القائم.

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

وعندما بدأ الحراك السياسي في مصر تحديداً كان تجمعاً لتكتلات متنوعة تؤكد على ضرورة التغيير كهدف من خلال الرغبة في اسقاط النظام السياسي مع ادراك لأهمية ان يتخذ هذا الحراك مساراً سلمياً، وكان الهدف البارز لهذا الحراك هو التحرر من الانظمة الامنية الشمولية ومن اسيادها في الغرب والخلاص من الظلم والقهر وتحسين صورة العربي واعادة حقيقته امام باقي شعوب العالم.

والاهم الذي تلى هذا الحراك، هو اليوم التالي لسقوط النظام وقدرة الشباب الساخط على توليد حالة جديدة تستطيع ان تتخطى كل مساوئ وسلبيات العهود السابقة وتبني لمستقبل واعد يقوم على ممارسة الديمقراطية ممارسة حقيقية وعلى منح المجتمع المدني مساحة كافية للتعبير عن ذاته وقدرته على المشاركة في صناعة القرار الذي يصب في تحقيق كل الاصلاحات السياسية والاقتصادية الموجودة.

انطلاقاً مما سبق تقوم فرضية البحث على عدة تساؤلات ويأتي في مقدمتها طبيعة البيئة التي افرزت هذا الحراك السياسي، وطبيعة هذا الحراك ومؤشراته. واخيراً تأثيرها في الواقع السياسي الذي يشهد تفاعلات معقدة في عدد من الدول العربية خلال المرحلة الراهنة.

اما هيكلية البحث فقد جرى تقسيمها الى ثلاثة مباحث، يتناول الاول الحراك السياسي العربي ومؤشراته، ويتناول الثاني التأثير الامريكي في الحراك السياسي العربي، ويتناول الثالث الحراك السياسي في مصر وصولاً للخاتمة.

المبحث الاول

الحراك السياسي العربي ومؤشراته

شهدت معظم الدول العربية حالة من الحراك السياسي الملموس مع بداية العقد الحالي وخاصة خلال الفترة التي اعقبت وقوع احداث 11/ايلول/2001 وقد افرز هذا الحراك حركات التغيير الجديدة التي كانت لها اطروحتها الفكرية والسياسية واجندتها الخاصة واليات عملها المختلفة عن المعارضة التقليدية. وبينما كان هذا الحراك السياسي

هو السبب المباشر في تأسيس هذه الحركات فأن تلك الحركات كان لها دورها المؤثر في تفعيل هذا الحراك[1].

تعلمنا من تجارب التاريخ، وقواعد المنطق، ان الحاجة الى التغيير، والقدرة عليه، ترتبطان بعاملين: عامل موضوعي يتمثل في وصول الاجتماع السياسي الى حدود الازمة، وانقطاع عملية التواصل بين النظام السياسي والجماهير، وعامل ذاتي يتمثل في ادراك الجماهير لقيمهم الحقيقية كمؤثرين في استقرار النظام او تغيره. وما لم يتوافر العامل الاخير وان توافر الاول تبقى الحاجة الى التغيير قائمة، لكن بدون امكانية. وهذا ما يفسر حالة الجمود السياسي التي عاشها الوطن العربي منذ فجر استقلال الاقطار العربية الى كانون الثاني/2011، رغم توافر العامل الموضوعي، وذلك بسبب غياب العامل الذاتي الذي كان يتبلور ببطء جعل المراقبين ينظرون الى امكانية توافره بشيء من الشك وعدم اليقين وبالتالي، لم يستطيع اي منهم التنبؤ بما حدث قبل حدوثه[2].

لقد جاءت ظاهرة الحراك السياسي التي شهدتها العديد من الدول العربية مع مطالع العقد الحالي، نتيجة لجملة من العوامل والمتغيرات التي ظلت تتفاعل لفترة طويلة من الزمن الا ان تحليل الدوافع يكون اكثر عمقاً اذا ما اعتمدنا مقاربة شاملة تحيط بواقع الانظمة والشعوب وتراكماتها وتقاطع المستويات المختلفة منها. ويمكن تقسيم اسباب هذا الحراك السياسي العربي الى مستويين:

1. المستوى الداخلي:

اذ هنالك اسباب متعلقة بنظام الحكم وعلاقته بالمجتمع والشعب، لذا كانت الادبيات القانونية والنظريات السياسية تؤسس لعلاقة واضحة بين السلطة والمجتمع وترتكز في ذلك على قيم الاستقرار والشرعية والديمقراطية والتي من خلالها يتم التفاعل بين ركني الدولة الا وهما السلطة السياسية والمجتمع المدني[3].

ان واقع البلدان العربية يبرز ما تعانيه من مشكلات عديدة مرتبطة ببنية السلطة ومبادئ الحكم لنجد معظمها يفتقد لدولة القانون وعدم الخضوع للقواعد الدستورية والقانونية، وافراغ التشريعات والمؤسسات من كل محتوى حقيقي، وغالباً ما

تتحول الدساتير الى مجرد وثيقة شكلية توضع لتغطية ممارسات السلطة واضفاء الشرعية عليها[4].

ولابد من الاشارة الى ان أزمة الشرعية في الوطن العربي قد تعدت مصادرها من شرعية تاريخية، ثورية، دينية، عائلية، خارجية، اذ كانت معظمها سبباً في توسيع القوة بين المواطن والدولة لانها انماط تحرم المواطن من المشاركة السياسية وتعزز من فرص احتكار السلطة بل والاستبداد بها.

ومن ناحية اخرى كان لغياب الديمقراطية فكراً وفعلاً عامل واضح في هذا الحراك وهو ما يبرزه روبرت دال في قوله "ان فكرة الديمقراطية تحضى بشعبية عالمية ومعظم الانظمة الحاكمة تحاول ان تدعي بأن لها اسهاماً معيناً في مضمار ممارسته الديمقراطية. اما تلك التي لا تدعي بذلك فأنها تصر على القول بأن اعتمادها نظاماً غير ديمقراطي انما يمثل مرحلة ضرورية على الطريق الذي يؤدي بالنتيجة الى الديمقراطية"[5]. كما وكان لغياب الحريات وتهميش الرأي الاخر والقصور على ايجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وتفشي الفساد عبر اجهزة بيروقراطية جامدة وتعمد الرشوة والمحسوبية تأثير كبير نحو الحراك السياسي العربي.

الديمقراطية تستوجب جملة من الشروط، من بينها تحقيق حد ادنى من التنمية الاقتصادية ومن التربية والتكوين ومن بناء مؤسسات الدولة وتطوير الآليات الحكامة والتدبير العقلاني للسياسات العمومية. بعبارة اخرى، الديمقراطية هي الشرط المؤسس لشرعية سياسية تقوم على مدى القدرة على الاستجابة لطموحات الشعب واشباع الحاجيات الاساسية للمواطنين المادية منها والمعنوية دون الاستناد لتقنيات الاخضاع والتطويع بالقوة والعنف[6]. وان لا يتم تقليص المجال السياسي والحقوقي للمجتمع الى الهوية الحصرية للحزب الشمولي العربي الحاكم[7].

2. المستوى الخارجي:-

عبر هذا المستوى يتم تناول موضوع الحراك السياسي العربي في إطار الاسس النظرية لدراسة البعد الدولي لهذا الحراك، في ضوء ما اعترى النظام الدولي وطبيعة الحراك السياسي من تغيرات هنالك فريق ينفي نظرية المؤامرة في وصف هذا الحراك اذ يركز هذا

الفريق على ان ما يحدث في الوطن العربي من حراك وتغيرات وتجولات لا يعدو ان يكون الا محصلة سياسات قمعية فاشلة لانظمة مستبدة، والحديث عن دور اجنبي ما هو الا تهرب من المسؤولية وتبرئة الحكام.

اما الفريق الاخر فأنه يرى ان الغرب عمل على تصعيد الشارع العربي وتأليبة ضد الحكام خدمة لمصالحة وفق استراتيجيات عدة، خاصة بعدما اصبحت الانظمة العربية التي ابدت ولاءها للغرب لعقود غير مجدية ولم تستطع تجنبه الاخطار الامنية التي باتت تهدده عبر المنظمات الاسلامية المسلحة والتي يصنفها في خانة الارهاب الدولي. وهنا يتم التركيز على قنوات النظام الدولي وتأثير صافي هذا الحراك بأعتبار ما حققه هذا الحراك ليس نتيجة للمحددات الداخلية فقط بل الخارجية ايضاً وخاصة النظمية الكلية منها[8].

ان طبيعة المرحلة الراهنة من تطورات على المستوى العربي تستدعي القفز على الثنائية (الداخلية – الخارجية) والتمييز بينها بل وتجاوزها ومن ثم تفترض الاقتراب الكلي الذي يربط ليس بين الداخلي والخارجي فقط بل بين الابعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية في منظومة كلية[9]. خاصة ان هذا الحراك وقع في منطقة تستعصي على اعادة التشكيل لممارسة عليها منذ نهاية الحرب الباردة من جانب القوى السائدة في النظام الدولي وبالتالي فأن هذا الحراك والثورات التي تلته مثلاً تحدياً يطرح في شأن مستقبل السياسات الخارجية لدول المنطقة اسئلة حول القدرة على تحدي اعادة التشكيل، بل اختبار هذا النظام الدولي السائد حولنا ومدى التغيير الذي قد يصيبه.

لقد امتاز هذا الحراك السياسي العربي بجملة مؤشرات كان ابرزها ما يلي[10]:–

أ. ارتفاع مساحة النقد العام لسلبيات المجتمع العربي، وبصورة غير مسبوقة في التجمعات السياسية والثقافية والمنتديات الاجتماعية والفكرية، وفي الصحف المستقلة وبعض من الرسمية. بمعنى اتساع سقف الاحتجاج الاجتماعي على ظواهر سلبية بنيوية تكرست في البنيان السياسي والاجتماعي العربي.

ب. ظهور توجهات معارضة في قطعات مجتمعية لم تشهد سابقا حراك سياسي مباشر، كأساتذة الجامعات والقضاة، مما يشير الى اتساع القوى الاجتماعية المتأثرة سلباً بنتائج التطورات والممارسات السياسية والاقتصادية التي عايشتها المنطقة منذ العقود الثلاثة الاخيرة.

ج. تبني برامج اصلاحية ولو بصورة جزئية داخل فضاء النخبة الحاكمة، وتصاعد درجة الصدام بينها وبين القوى التقليدية الساعية لاستمرار هيمنتها، والذي عرف فيما بعد بصراع الحرس الجديد والحرس القديم.

لقد اكتسب المجتمع العربي رؤيته الخاصة في فهم معنى الحراك السياسي من خلال مراكمة لمستويات متعددة من التجارب والثقافات والمتغيرات والتي تمثلت بما يلي[11]:

- متغير التعليم، والذي افرز نتيجتين متوازيتين، الوعي والقدرة على توظيفه عبر ادراك قيمة الحرية كمدخل لاحداث التغيير.
- متغير اقتصادي اجتماعي، وافرز ايضاً نتيجتين، نمو طبقية متوحشة تتغذى على انعدام العدالة في توزيع الدخل، واستشراء البطالة بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية.
- متغير تواصلي، وافرز هو الاخر نتيجتين، اطلاع كافة الناس على مجريات الامور في بلدانهم وباقي العالم، والقدرة على التواصل بينهم دون حدود او قيود، وبشكل سافر عما كان عليه قبل الثورة المتطورة في مجال الاتصالات.

من كل ما تقدم يمكن ان نرصد قاسمين مشتركين اسهما في تبلور الحراك السياسي العربي بدوافع خارجية ممثلاً بما يلي:-

1. الاختلاف الراسمالي الواسع والشامل لمختلف الدول والذي يمثل احد المصاعب الرئيسية امام التحولات الديمقراطية فيها، لما يوفره من حالات القروض

والتسهيلات الائتمانية لسداد ديون انظمتها الحاكمة ويوفر لبعضها الحماية العسكرية ناهيك عن الاختراق السياسي والثقافي والاعلامي[12].

2. التراجع النسبي للمنظومة النيوليبرالية، ببروز الازمات المتتالية والتفكير في البدائل الممكنة من طرف الدول الغربية لتجنب الكوارث الاقتصادية والاخطار الامنية خاصةً امام صعود القوى الجديدة المنافسة[13].

ويجد المراقب لتفاعلات الحراك السياسي العربي عوامل مشتركة لهذا الحراك، تشكل فيما بينها خريطة اتجاهاته ممثلة بما يلي[14]:

1. المطالبة ببناء مجتمع المواطنة الذي لا يميز بين مواطن واخر بسبب اللون او الدين او الجنس، وتأسيس دولة الديمقراطية والحريات التي تنهض على الاعتراف بقيمة المواطن العربي الفرد وحفظ كرامته.
2. المطالبة بعصرنة الدولة العربية وتحديث بنيتها الجامدة، لتكون قادرة على التفاعل مع العصر ومدخلاته.
3. المطالبة بتفعيل أمكانيات وقدرات الواقع العربي الذي تحيط به مشكلات عدة ومخاطر جمة، خاصةً في ظل رسم خرائط جديدة للمنطقة، وبما يحافظ على الهوية العربية ومنع تزويرها.

ولقد اسلم الحراك السياسي العربي في سقوط تلك الصورة النمطية والتي كانت الى وقت قريب تفسر عدم قيام الثورة في المجتمعات لعدة عوامل ابرزها ما يلي[15]:-

- خصوصية الثقافة القائمة بين الحاكم والرعية وليس بين الدولة والمواطن.
- المقايضة التاريخية بين الحاكم والرعية وفقاً للمعادلة الامنية.
- الدولة الريعية التي تقدم مسكنات اجتماعية لمنع التغيير.
- غياب القوى القادرة على تبني وقيادة التغيير.

نلاحظ مما تقدم ان هذا الحراك السياسي العربي كان له الاثر الواضح في المحيط القومي العام، اذ ادى لبروز مقولة "ضرورة التعامل معه كقوة تملك طاقة البقاء والاستمرار والنمو المطرد". وتزامن هذا التطور الجديد مع بداية بروز هجوم مضاد تقوم به قوى

عربية كثيرة. وذلك اما درءاً لاخطار اشد ضراوةً، واما استباقاً لعمليات الاصلاح والحد من عمقها او تاثيراتها وتداعياتها(*). واذا كانت القوى العربية الرسمية قد دخلت مرحلة الرد المدروس سلباً او ايجاباً، فأن القوى الاقليمية والدولية بادرت الى طرح الكثير من المبادرات والمشاريع والطروحات، كلها تدور حول كيفية التعامل مع هذه الظاهرة الجديدة الا وهي الديمقراطية العربية[16].

ان هذا الواقع لم يمس جوهر التحول الديمقراطي القائم على تغيير منظومة فكرية بتوافق شامل وارساء قواعد واضحة تحكم الجميع، والابتعاد عن التحولات الشكلية، فالتحول الديمقراطي هو عملية تغير جذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي ولعلاقات التراتب في المجال الاجتماعي ولا يمكن ان يحدث هذا التغيير الا بقيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة والمعارضة تسمح ببناء وعي جديد وعلاقات السلطة والمجتمع. ورغم مرور سنوات على بداية هذا الحراك السياسي العربي الا ان واقعة اليوم لا يسمح بتحديد رؤيا واضحة وجلية توفر تصوراً محتملاً لمستقبل المنطقة في ظل التغيير الحاصل في بعض من بلدانها، وذلك لانه في هذه اللحظة الراهنة لا يمكننا الجزم بنجاح انموذج الحراك هذا او فشله لتحقيق الامل المنشود في التغيير الشامل[17].

اذ ان الواضح هو نسبية التغيير الذي لم يكن جذرياً، حيث انتقل الصراع من عامودي والذي اساسه ثنائية السلطة والشعب الى صراع افقي تتوازى فيه القوى المتصارعة من احزاب بتياراتها المختلفة ومؤيدي الانظمة المنهارة او ما يسمى بأنصار الثورة المضادة والمؤسسة العسكرية. كما وان نتائج التحولات الراهنة لا توحي لحد الان للكثير من التفاؤل في ظل حالة الفوضى التي تسود البلدان والتي اصبحت تهدد امنها ووحدتها الوطنية بالاضافة الى غياب برنامج واضح المعالم يمثل اهداف هذا الحراك السياسي ويحقق ما عجزت عنه الانظمة التي كانت سبباً في ظهوره.

فهل الربيع العربي الناتج من هذا الحراك السياسي هو حالة انفجار داخلي ام حصيلة تفاعلات محلية واقليمية؟ ام انها نتاج لسياسات دولية؟ وحول الربيع العربي هو فعلاً ثورات شعبية مطلبية ام انها سيناريو الفوضى الخلاقة المبشر بها؟ وبالتالي نحن امام مد سيعم كل دول المنطقة[18].

المبحث الثاني

التأثير الامريكي في الحراك السياسي العربي

عندما اجتاحت التظاهرات الشعبية انحاء الوطن العربي في عام 2011 كان العديد من صناع القرار والمحللون الامريكيون يأملون في ان تكون هذه الحركات بداية لحقبة جديدة في المنطقة، كما اشيرت الكثير من التساؤلات حول طبيعة الدور الامريكي في ما يحدث من المنطقة العربية ومدى انخراطها في عملية الحراك السياسي العربي. فهل كان للولايات المتحدة الامريكية دور في ادارة هذه الحراك؟ وما هي اليات التأثير التي استخدمتها؟ ام ان اسهامها لم يكن بالقدر الذي سوق له اعلامياً؟ لقد اجرت الولايات المتحدة الامريكية في اعقاب الحرب الباردة وانفرادها بميزان القوة العالمية مراجعة شاملة لأستراتيجيتها في منطقة الشرق الاوسط اذ وجدت انه من غير الضروري الحفاظ على الوضع القائم في المنطقة كنظم وبنية تحتية للأمن والاقتصاد والمجتمع.

فعلى مستوى النخب السياسية لم يعد الغرب يتقبل فكرة التعامل مع نخب تقليدية قومية كانت ام يسارية ام اسلامية تفتقر الى لغة مشتركة بينها فلا بد اذاً من نخب بديلة تشكل قاعدة النظم السياسية المرتقبة. اما على مستوى القوة الاقتصادية فقد تكفلت العولمة باخضاع اقتصادات المنطقة لمحدداتها عبر ادوات قاهرة اصطلح عليها تسميتها بأعمدة ادارة الاقتصاد العالمي الجديد الذي تمثلها ثلاثية مؤسسات بريتون وودز[19].

ان التغيير السياسي في الانظمة المعاصرة غالباً ما يعبر عنه بأنه حركة تصحيحية تسعى الى رفض وضعاً سياسياً اجتماعياً قائماً و استبداله بوضع جديد يواءم مصالح المجتمع وحقوق الانسان والحريات فهو تحول من البنيان الاساسي للدولة يضمن الارتقاء مع متطلبات التحول في البنية الدولية المعاصرة وبقدر مالهذا التحول من وجهاً داخلياً فله في الوقت نفسه وجهاً دولياً[20].

واعتمدت الادارة الامريكية بوصفها ذلك الوجه الدولي على الآليات التالية لإحداث التغيير[21]:

1. خلق ازمات متتالية في دول المنطقة تشكل مساحات مناسبة للتدخل الخارجي بعد ان يتم تهيئة قوى المعارضة لتؤدي دورها في التغيير المطلوب.
2. اقحام الامم المتحدة في ادوات تنفيذ مشاريع التغيير لاصفاء الشرعية الدولية على العملة برمتها.
3. استعادة الدور الاوربي وبشكل خاص الفرنسي والالماني للمحافظة على وحدة ومتانة حلف الناتو.

واذا ما امعنا النظر فيما جرى على امتداد الساحة العربية منذ نهاية عام 2010 واطلالة عام 2011، من مظاهرات وحركات احتجاج تحولت الى ثورات عارمة، وكأن العملية جرت بيد ساحر عظيم، فما ان اندلعت الشرارة في تونس، حتى عم وباء المظاهرات سائر الاقطار العربية القريبة والبعيدة، حتى بدأ وكأن بدأ خفية تحمل الية التحكم وتضغط على الازرار واحداً بعد الآخر، في خطة مرتبة ومبرمجة ومتقنة لا يمكن ان تخطئ او تتباطئ، فتنشب النيران وتنتقل من بلد الى اخر، مطلقة الشعارات نفسها ومنتهمة الاساليب نفسها، ومطالبة بالحقوق والقضايا نفسها[22].

فالولايات المتحدة الامريكية، تريد ان تمسك بهذه اللحظة العالمية لادامة قوتها، لان ذلك يتيح لها ان تتصدى لكل محاولة تحاول ان تغير معادلة القوة في عصر الهيمنة المطلق، لا سيما وانها تمارس سلوكاً استعلائي في المحيط الدولي، الذي باتت فيه موازين القوى، تلاحظ القدرة العسكرية الطاغية للولايات المتحدة الامريكية، والتي لن تتردد في استخدامها تجاه اي قوة تفكر او ترغب بتغيير معادلات القوة النافذة، وهذا ما يتيح لها الامكانية على تغيير الخرائط ووقائعها الجغرافية والسياسية، السابقة لافعالها[23] لذا فان الصورة الجديدة التي تتطلع الولايات المتحدة الامريكية الى الظهور بها في المنطقة هي صورة المساند لقوى التغيير على رؤى وتصورات جديدة تختلف عن تلك التي جرى بموجبها تغيير نظام الحكم في العراق بالقوة العسكرية، فتغيرت وفقاً لذلك النظرة الدولية لها، وطبقاً للتصورات الجديدة سيتم استبدال صورتها السلبية السابقة القائمة على اساس

التدخل المباشر في الشؤون الدولية، بصورة جديدة قائمة على ثلاثية التحرير من الداخل بقوى الداخل المدعوم من الخارج[24].

لقد طورت الولايات المتحدة الامريكية هذا النهج، وصاغته في نظرية تعامل استراتيجي يعفيها من اللجوء الى العمل العسكري المباشر الا مضطرة، فكانت نظرية الفوضى الخلاقة التي تستهدف استحداث حالة فوضى في مواقع الصراع بين اطراف محلية، تتيح للولايات المتحدة الامريكية ركوب موجة الفوضى هذه وتوجيهها لمصلحتها.

ان مفهوم الفوضى الخلاقة الذي جاءت به الولايات المتحدة الامريكية بعد احداث 11/ ايلول/ 2001 كان وفق استراتيجية شاملة تسعى الى تجنبها اخطار محتملة عبر الضربات الاستباقية وكذلك التفكير في اعادة بناء الفضاءات الحيوية، ورسم معالم جديدة للعالم، انطلاقاً من رسم خارطة جديدة للشرق الاوسط باعتباره محوراً اساسياً من محاور العلاقات الدولية، وهو المجال الجغرافي الذي يضم اسرائيل بثقلها الاستراتيجي بالنسبة للسياسة الامريكية وكذلك الدول العربية وايران.

لذا فقد غيرت الولايات المتحدة الامريكية من سياستها السابقة من دعمها للديكتاتوريات السابقة واضطرت للوقوف مع نبض الشارع الجديد والمطالب بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ولم تستطيع الوقوف بعكس التيار خاصةً وان الرئيس الامريكي اوباما شدد في خطابه السياسي الاخير على ان الاولوية القصوى في السياسة الامريكية الجديدة هي مساندة التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي ومد العون لها. الا ان هذه المساندة كانت هي تمهيد لتطبيق الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية وعبر المراحل التالية[25]:-

1. خلخلة حالة الجمود والتصلب الغير مرغوب به في النظام المستهدف.
2. الوصول لحالة من الحراك والفوضى المربكة والمقلقة لذلك النظام.
3. توجيه تلك الفوضى وادارتها للوصول للوضع المرغوب به.
4. استخدام مدخلات انتجت الفوضى، وتثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي الى جانب الاطمئنان لترسانة القوة العسكرية، والاساطيل

الامريكية في المنطقة، وهي اهم عناصر المعادلة التي تستند اليها الفوضى.

ويكون التطبيق العلمي لهذه الاستراتيجية عبر إبتزار العديد من البلدان العربية لاجبارهم على تقديم تنازلات تتلائم مع السياسات الامريكية المرغوب بها في المنطقة حيث كان احتلال العراق، والضغط على لبنان الطائفي، وابتزاز سوريا شرطاً ضرورياً لنجاح مشروع الشرق الاوسط الكبير[26].

ويلاحظ ان الجميع في المنطقة العربية يحاول ان يجد موقفاً امريكياً داعماً له في عملية التغيير، وهكذا تتحول الولايات المتحدة الامريكية من دولة تفرض ارادتها على الغير بالقوة المسلحة وتنتهك حقوق الانسان وحرياته الى دولة ترعى تلك الحقوق وتساهم في خلق نظم سياسية جديدة تكتسب شرعيتها من الجماهير وليس من قوى خارجية فوقية، وبكلف أقتصادية متدنية، وهنا يتحول الولاء في هذه النظم الجديدة من ولاء للامة او الوطن الى ولاء للداعمين الدوليين اللذين اسهموا في احداث التغيير[27].

ويظهر لنا مدى الإتساق ما بين الحراك السياسي العربي الاقليمي ومركزية مصطلح الفوضى من خلال شبكة افكار نسجت بعناية كبيرة ترتكز على ما يأتي[28]:-

1. فشل آلية الحرب المباشرة على الطريقة الافغانية والعراقية.
2. دور اللوبيات المعولمة التي تدفع بأتجاه تأزيم مناطق الضعف.
3. اعادة انتاج الهيمنة بوسائل عولمة جديدة ومحاولة تحقيق جغرافية سياسية اكثر قرباً من مشروع الشرق الاوسط الكبير.

وقد نؤشر في هذا الاتجاه، بأن الولايات المتحدة الامريكية وبالنظرة والتصرف البرغماتي الذي تطبقه غير مستعدة لتحمل اعباء المجتمع الدولي وحدها، بعد افول نجوم كثيرة كانت مشاركة لها في هذه المسؤولية، مما دعاها ان تترك للفوضى الخلاقة الفرصة في تحريك الكثير من المشاكل عبر التدافع الذاتي دون ان تكون تلك الحلول متقاطعة والتوجه الامريكي الامر الذي اقلق المجتمع الدولي ودفعه لاشكال كثيرة من التطرف والتي انعكست على اشكال الازمات والتوترات المتنامية التي باتت سمة العصر الجديد[29].

ان خريطة التحالفات الجديدة في الشرق الاوسط ستفضي الى استراتيجية امريكية شرق اوسطية جديدة لا تستبعد استعمال العصا التي تلوح بها في تعميم عدوى الثورة لمن تريد ولا الجزرة التي تستطيع من خلالها استقطاب قوى التغيير الجديدة، وبالتالي فلم يكن التغيير بمنأى عن رؤية القوى الدولية المتحكمة في النظام الدولي ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية التي كانت المحرك الاساسي والداعم لهذا التغيير[30]. ومن الملاحظ ان التحالفات الجديدة التي بدأت تظهر، وهي تحالفات تضم الاطراف اليمينية او المعتدلة من كل الاطراف التي اسهمت في الحراك السياسي العربي، اذ ان الاحزاب العربية بدأت تعقد الصفقات المعلنة وغير المعلنة مع انظمة عربية لا ترى في هذا التغيير سوى رزمة من التحديات المشؤومة. كم ان هذه الانظمة تعيد نسج تحالفها مع الطرف الدولي السياسي والمالي، فينشأ لدينا مثلث يكاد يكون متكامل الاضلاع.ولا عجب في ذلك، اذا ان التغيير مازال في بدايته، وهو يقدم نفسه كمادة صالحة لأعادة الصياغة ويشكل اغراء بالنسبة الى القوى المعنية وستزداد هذه التحالفات وضوحاً مع اقتراب اجراء انتخابات جديدة في هذا البلد او ذاك[31].

كل ما نراه اليوم هو خطة محبوكة مستندة الى نظريات مفكرين وباحثين في مراكز مؤثرة في قرارات الادارة الامريكية اذ لم تعد نظريات افتراضية بل اصبحت خطط وبرامج ومشاريع موضوعة امام البنتاغون والكونكرس وكل مراكز القرار للاستنارة بها وتنفيذها خطوة بعد خطوة[32]. لذا فأن هنالك تدبير ملموس للتدخل المباشر في شؤون المنطقة، وهي بمثابة اعلان اذا عادةً تأكيد لأحد معالم الاستراتيجية الامريكية لتحقيق الاصلاح الداخلي الديمقراطي في منطقة الشرق الاوسط إذ ان الشأن الداخلي لم يعد داخلياً وفق تعريف جديد يجعل من التغيير في الداخل امراً يخدم الامن القومي للولايات المتحدة الامريكية ويزيل التهديدات عنها[33].

ولقد استندت هذه الرؤيا للتراث الاستشراقي لبرنارد لويس وذلك التراث الذي لا يستطيع ان يرى الوطن العربي الا بكونه تجمعاً لاقليات دينية وعرقية. وحتى وان كان الشعار هو الديمقراطية فأن تحقيقها يستند الى الاستخدام الصريح للطائفية بهذا يصبح التنوع الطائفي والاثني الموجود في المنطقة في حالة تناقض مستحكم فيتحول الى

التنوع الى كارثة وتصبح الديمقراطية هي منتج التدمير الخلاق[34]. لذا فأن الخريطة المقترحة من قبل الادارة الامريكية هي لإعادة تقسيم وترتيب المنطقة على اساس ديني وعرقي وبما ان التقسيم والاقتطاع لتشكيل دول جديدة او توسيع دول قديمة لا يمكن ان يتحقق الا بأتفاق مع الدول والكيانات القائمة والمعنية والا يكون التقسيم قسرياً بشكل الذي انتجته ادارة بوش في العراق لذلك سيكون سيناريو الفوضى الخلاقة هو الامثل لتحقيق مثل هذا الانجاز[35].

وهكذا يمكن القول ان تفكيك المنطقة هو خطوة اساسية في مخطط المحافظين الجدد وحتى ادارة اوباما الحالية التي لم تختلف كثيراً من الادارة السابقة في الرؤيا للمنطقة على اساس كونها تمثل التهديد الاساس لأمن الولايات المتحدة الامريكية وبمقتضى ذلك ينبغي اعادة بنائها ورسم خريطة جديدة لها تتطابق مع مصالح الولايات المتحدة الامريكية ودورها الجديد على الصعيد العالمي[36] بهذا المشهد الفوضوي والسوداوي نقول بأن الولايات المتحدة الامريكية لم تفشل بالعراق ولم تجر اذيال الخيبة كما يظن الكثيرون وان كان ذلك فيه جزء من الحقيقة لكن الحقيقة المكتملة هي ان الفوضى هي السيناريو الوحيد الذي ترتب له الولايات المتحدة بتسارع او تباطئ اكتمل في بعض البلدان العربية ولم يبدأ في بلدان اخرى، هذا هو المطلوب لتنعم اسرائيل بالأمن وتضمن الولايات المتحدة الامريكية مصالحها في المنطقة بلا عناء[37].

المبحث الثالث

الحراك السياسي في مصر

على الرغم من ان حركات التغيير الجديدة قد ظهرت فجاة على الساحة السياسية، وبصورة مكثفة اذهلت الكثيرين، فان اسباب وجودها كانت كامنة بالفعل بالمجتمع المصري، ولما جاءت الفرصة المناسبة تدفقت هذه الحركات على سطح الحياة السياسية، فهذه الحركات هي في حقيقة الامر نتاج تحولات مجتمعية عميقة على جميع الاصعدة، وطموحات شعبية قوية كانت تتطور وتتعمق مع استمرار جمود الاوضاع السياسية والتدهور الاقتصادي والتراجع الثقافي والتحلل الاجتماعي وضمور الدور

المصري المستقل على الساحتين الاقليمية والدولية[38]. ويمكن تفسير الحراك السياسي غير المسبوق الذي شهدته مصر خلال العقد الحالي في ضوء العديد من العوامل ابرزها ما يأتي[39]:

1. محاولة اعادة احياء المجتمع السياسي.
2. التطورات داخل معسكر القوى المعارضة.
3. انتفاضة القضاة للمطالبة باستقلال القضاء.
4. حدوث انتعاشة ملحوظة في المجتمع المدني.
5. تنامي المضاهرات المطالبة بالاصلاح.
6. تأزم الاوضاع الاقتصادية وتدهور مستوى الخدمات العامة.
7. تأثير الصحف المستقلة والانترنت.
8. وقوع احداث كشفت عن ضعف اداء النظام الحاكم وفساده.
9. حركة التدوين.

ولقد القت هذه العوامل بضلالها على السياسات الاقتصادية وعلى البناء الطبقي، فاصبحت الفرصة مؤاتية لكل من رجال الاعمال وروافد الطبقة الرأسمالية لممارسة ضغوط على الحكومة لمزيد من الامتيازات والضمانات وصولاً لتغيير التوجهات الاقتصادية للحكومة من اجل النهوض بمستوى المواطن العادي.

وقد لجأت هذه الشريحة الى أليات عدة لتحقيق الحراك السياسي المؤاتي من اجل تطوير النفوذ والتأثير في السياسات المختلفة وتمثلت فيما يلي[40]:

1. التأثير المتواصل في التحالف الحاكم، الذي يقوم اساساً بين الرأسمالية وكبار موظفي الدولة والنخبة السياسية لتحقيق المصالح المتبادلة كما انه يسّر لرجال الاعمال فرص اصدار القوانين كي يحصلوا على مزيد من الامتيازات والضمانات والتسهيلات، وهو ما يحقق للبيروقراطية السياسية والادارية ايضاً تطلعها الى الثورة.

2. الحرص على الاتصال المباشر بسلطة الدولة ويساعدها على ذلك طبيعة السلطة وخصائصها وعمقها المركزي ونفاذ صلاحيتها في اتخاذ القرارات واصدار القوانين.
3. توظيف الفرص المتاحة وتنميتها للتأثير في المجالس التشريعية مركزياً وعلى مستوى العمليات سواء بالترشيح لها او بأنتقاء عناصر معبرة عن مصالح رأسمالية او متحالفة معها على الاقل.

وقد ولجت حركات التغيير الجديدة في مصر ميدان السياسة بشكل مباشر دون ان تحاول اكتساب المشروعية اللازمة للعمل بشكل قانوني، معتمدة في تحركاتها على شرعية الشارع لتأسيس وجودها العلني وكان ذلك بفعل صمود البنى السياسية التقليدية كأحزاب المعارضة وقصور الاطار القانوني عن توفير اطر مشروعة للحركة وممارسة الفاعلية السياسية بسبب صفته واحتكار من قبل الحزب الحاكم[41]. وفي هذا الاطار يميز بعض الباحثين بين ثلاث اتجاهات من هذه الحركات وعلى النحو التالي[42]:

1. الاتجاه الاول، ذا طابع سياسي رفع شعار لا للتمديد ولا للتوريث ولا للعناد وكفاية لأستمرار الاوضاع القائمة في مصر منذ عام 1981.
2. الاتجاه الثاني، ذا طابع مطلبي وصبغة اقتصادية، يتعلق بالاجور وتحسين اوضاع العمل.
3. الاتجاه الثالث، ذا طابع مزدوج يجمع ما بين المطالب الاقتصادية والسياسية في آن واحد.

لقد نجحت حركات التغيير الجديدة في مصر في انتزاع حقها المكفول لها دستورياً في التظاهر السلمي، وذلك على الرغم من تعرضها لمضايقات وتجاوزات من قبل قوى الامن في معظم المظاهرات التي تم تنظيمها وكما استفادت حركات التغيير هذه مما اتاحت ثورة الاتصالات والمعلومات في وسائل كالأنترنيت في نشر اطروحاتها وخطاباتها حول الاصلاح وتحريك الجماهير.

ان المشهد هذه المرة قد تميز بالخصوصية فلا انقلابات ولا ثورات تقليدية ولا زعماً ولا حركات نقابية وطلابية كما هو الشأن في الماضي، بل الفاعلون في هذه

الثورة هم شباب ال **facebook** والذي حمل الشعارات نفسها من حيث الشكل والمضمون من المحيط الى الخليج، كلها حركات تنادي بدمقرطة السياسة والمجتمع وتبني مفاهيم حقوق الانسان وغير ذلك من لوازم المواطنة الفعلية[43]. وفي يوم 25/كانون الثاني/2011، احتشدت اعداد كبيرة من الشعب المصري فاقت التوقعات، وذلك تلبية لدعوة على **Facebook**، بالتظاهر والاعتصام للمطالبة بالاصلاح، واستمرت التظاهرات والاعتصامات في الايام التالية، حتى يوم الجمعة التي اطلق عليها جمعة الغضب، اذ تجاوز عدد المعتصمين في ميدان التحرير في القاهرة والمدن المصرية الاخرى، في تقدير المراقبين مئات الالاف ان لم تتجاوز المليون، وهو ما نقل المعادلة نحو مرحلة جديدة، تؤشر الى دخول الشارع الى المشهد السياسي واصراره على تغيير النظام[44].

حاول الرئيس المصري، تقديم تنازلات لكنها لم تقبل، وادى استخدام اساليب الترهيب والقبض والاعتقالات واطلاق يد العصابات وتدبير عملية الانفلات الامني، الى نتائج عكسية تمثلت في تمسك المعتصمين في ميدان التحرير ومؤيديهم بمطلب تنحي الرئيس المصري، ورفض المبادرات كافة التي طرحت تعيين مدير المخابرات السابق، عمر سليمان، نائباً للرئيس الى الوعود بعدم التوريث وتغيير الحكومة، الا ان جميعها لم تنجح في تغيير مطلب الشارع[45].

وبعد صدامات والاف الاصابات، تمكنت الثورة المصرية، التي حافظت على سلميتها من تحقيق هدفها في تنحي الرئيس المصري، ثم تولى المجلس العسكري مسؤولية ادارة المرحلة الانتقالية، واجراء انتخابات برلمانية ورئاسية يتم بعدها تسليم الامور للسلطات المنتخبة.

ولقد افرز الواقع الجديد في مصر خريطة ايديولوجية للاحزاب السياسية ممثلة بما يلي[46]

1- احزاب الاسلام السياسي
2- الاحزاب الليبرالية
3- الاحزاب اليسارية
4- احزاب الوسط

وتمثلت خريطة التحالفات السياسية بما يلي[47]

1- التحالف الديمقراطي من اجل مصر
2- الكتلة المصرية
3- كتلة الثورة مستمرة
4- الكتلة السلفية

ولقد اتسمت خريطة التحالفات السياسية بغياب الاتساق الاديولوجي فيما بينها، مما ادى الى تفككها قبل بدء الانتخابات، اذ طغت الخلافات حول ترتيب القوائم على الاهداف الوطنية التي انشئت من اجلها تلك التحالفات. لذلك كانت تحالفات هشة.

وكان المفترق الاول الذي وقفت مصر عنده بعد شهور على ثورة 25/كانون الثاني، وخاصة عشية الانتخابات الرئاسية التي اجريت في ايار – حزيران/2012ن بين طريقين هما اعادة انتاج الدولة الامنية او البوليسية بصورة جديدة واقامة الدولة الاخوانية. وكان الاختيار في الجولة الحاسمة لتلك الانتخابات صعباً بل مأساوياً بين ارتداد الى دولة عانى الشعب ويلاتها طويلاً، ومخاطرة بظهور دولة لم يعرف المصريون حتى ذلك الوقت شكلها، الا انهم عرفوها عقب الانتخابات وثاروا عليها في 30/حزيران[48].

ان التغييرات الضخمة التي جرت في مصر جاءت في مرحلة دقيقة من تغيير الاستراتيجية الامريكية لإدارة مصالحها الدولية في ضوء قرار ادارة اوباما. بنقل ثقل امريكا الاستراتيجي الى اسيا و الباسفيكي، مما يتطلب بالضرورة اجراء تعديلات مهمة في ترتيبات وجودهما الاستراتيجي في الشرق الاوسط، والتي لابد من أن مصر تدخل ضمن حساباتها.

ولم يكن التناقض في موقف الاخوان مثيراً للعجب بعد تسلمهم زمام السلطة. لان علاقتهم بالدولة الامنية اكثر تعقيداً من اختزالها في الصراع بين الطرفين، فقد نجح مبارك في مد عمر دولته الامنية بأستخدام فزاعة الدولة الاخوانية البديلة ولذلك

حرص على ترك تنظيمهم يكبر تحت السطح حتى يتمكن من توظيف القلق منه، قبل ان يقدم القائمون عليه اوراق اعتمادهم الى امريكا واوربا[49].

وبوصول الاخوان الى السلطة دخلت الولايات المتحدة الامريكية في علاقات مشروعة مع اول حكم للجماعة لأول مرة في التاريخ، مما استدعى ان يختبر كل منها نيات ومواقف الأخر في اطار علاقة رسمية بين الجانبين.

اذ تريد الولايات المتحدة الامريكية في مصر الجديدة احترام اتفاقية السلام مع اسرائيل، وتريد ايضاً متابعة التعاون العسكري ومواجهة ايران، ومكافحة الارهاب، وتريد الولايات المتحدة ايضاً ان تحترم حكومة مصر الحقوق الاساسية، لحرية التعبير وتشكيل الاحزاب والتظاهر واحترام حرية المعتقد، ولا يبدو ان لدى ادارة اوباما تفاهماً واضحاً مع حزب الحرية والعدالة او مع السلفيين في مصر حول اي من هذه القضايا، بل هناك تطمينات عامة من قبل الاخوان المسلمين في مصر للادارة الامريكية[50] واذا كان تنظيم الاخوان غير مؤهل لاستيعاب هذا الحراك السياسي في مصر خاصة بعد فشلهم في ادارة الدولة وخروج الشعب ضدهم فالمفترض ان يكون الوضع مختلفاً بالنسبة للتيارات الليبرالية والقومية واليسارية التي واكبت مرحلة الانتخابات و تولي السيسي رئاسة مصر.

ويجمع الخبراء الامريكيون في شؤون الشرق الاوسط على ان للولايات المتحدة الامريكية عدد من المصالح الاستراتيجية التي تستوجب اتخاذ موقف امريكي مساند لجهود المحافظة على استقرار مصر الداخلي. اذ يرى هؤلاء الخبراء ان ادارة اوباما توصلت الى قناعة بأن الحل الافضل هو الترتيب واعطاء المؤسسة العسكرية المصرية الفرصة لإثبات انها استجابت لطموحات الشعب في تحول حقيقي للديمقراطية.

ومما أسهم في تغيير الموقف الامريكي في الايام الاخيرة من الانقلاب العسكري في مصر، مسارعة ثلاث من دول الخليج العربية للترحيب العسكري بما حدث في مصر وتقديم ما يصل الى 12 مليار دولار كمساعدات عاجلة لمصر من السعودية والامارات والكويت، وسرعان ما اتخذت ادارة اوباما قراراً يجسد عملياً تغيير موقفها المتردد ويزيل الشكوك حول مستقبل المساعدات العسكرية الامريكية لمصر واليوم بعد تقلبات السنوات الثلاث الماضية فأن ادارة العلاقات المصرية الامريكية تستوجب اجراء

ضبط ايقاع العلاقات المصرية الامريكية بمصالحها المتبادلة وتعقيداتها ومخاوفها واخذ المعطيات التالية بنظر الاعتبار[51]

1. الاقرار بأن علاقات ومصالح البلدين استراتيجية ضخمة تحتاج لان تدار في المسار علاقة متكافئة.
2. ادراك الادارة الامريكية ان التعامل مع مصر من خلال المعادلة الثنائية للنظام والمؤسسة العسكرية اصبحت ترفاً خارج عن الحسابات دون ان يتعارض ذلك مع خصوصية علاقة المؤسستين العسكريتين.
3. التعامل مع ملف المعونة بما يحقق اضافة حقيقية للعلاقة وليست شروطاً لها.
4. الاقناع بأن قضايا الحريات والديمقراطية وحقوق الانسان قضايا أساسية للشعب المصري تحتاج لنصح وارشاد لا شروط ووصاية
5. حاجة الادارتان المصرية والامريكية لبدء حوار استراتيجي يستجيب لمعطيات ثورتين في مصر ومعادلات اقليمية ودولية بعيدة عن ضغوط التوازنات.

ولعل السؤال الجوهري الذي يرتبط بالافتراض الاساسي له هو: هل تظل اهداف الثورة قابلة للتحقق على مدى زمني اطول وعبر مسار متعرج من التقدم والتراجع لسنوات طويلة؟

وهنا يتوزع الجدل حول مستقبل حركات التغيير الجديدة في مصر بين اتجاهين، الاول يرى ان هذه الحركات ظهرت في سياق ظروف تاريخية معينة، وانها ستختفي بأختفاء هذه الظروف. ويؤكد الثاني ان تلك الحركات ستستمر، بل وسيتصاعد دورها في المستقبل، اذ انها اسست بقصد تحقيق اهداف معينة وهي ستظل قائمة حتى تحقيق اهدافها ويساند فرضية استمرارها تصاعد حالة الحراك السياسي في مصر وظهور مؤشرات عدة على ترك القواعد الجماهيرية المطالبة بالتغيير[52] وبالتالي فأن هناك مصلحة عامة سواء للحكومة او المعارضة في ان يكون هناك اتفاق على طريق واضح للخروج من الازمة والتصحيح بشكل مقنع للمحتجين الذين يخرجون كل يوم بين فترة واخرى، بأن

هناك مجالاً لتطلعاتهم ولإشعار العالم بأن هناك رؤية للمستقبل ورغبة مشتركة في عدم الوقوع في فخ الفوضى.

الخاتمة

مثل الحراك السياسي العربي خلال العقد الحالي متغيراً مهماً في الحياة السياسية العربية، اذ انشأ هذا الحراك على خلفية مكونة من عدة عوامل داخلية اولاً وعلى المناخ الدولي الضاغط بأتجاه التحول الديمقراطي ثانياً، خاصةً في الفترة التي اعقبت احداث 11/ايلول/2001.

لقد اسهم هذا الحراك السياسي في دعم حركة التطور الديمقراطي في اكثر من دولة، واشاعة ثقافة الاعتراض والرفض لدى المواطن العربي المتشبع بثقافة السمع والطاعة للسلطة الحاكمة، وبصورة اعطى جاهزية للشعوب العربية للاطاحة بالدكتاتوريات اذ ان الشعارات وحدها لا تكفي للقيام بنهضة الامم، فعلى ميادين التحرر الابقاء على فاعليتها واستقرارها لتقويم اي اعوجاج والوقوف بوجه الاستبداد بجميع اشكاله. والايمان بان الحكومات الجديدة تمثل الشعوب بعد انتخابها، ولذلك فهي لا تملك ان تغامر بمستقبلها السياسي امام هذه الموجة العارمة من الحراك السياسي.

وبرغم من تباين السلوك السياسي الامريكي تجاه كل بلد عربي، فأن العوامل الحاكمة لها كانت معظمها عوامل محلية سواء على مستوى الزمن المتاح للتصرف، او على مستوى قدرة الاصدقاء على تشكيل الحضور والمشاركة في التحول وما بعده او على مستوى المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية. ومن هنا سارعت الادارة الامريكية الى تبني وترويج دعمها لأي تحول ديمقراطي.

وتجلى الحراك السياسي في مصر بعد فترة من الركود السياسي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات – بصورتين، الاولى نزول طلائع القوى المطالبة بالتغيير، وثانيها اضطرار الحزب الحاكم الى التقدم بمبادرات سياسية واسعة ورغم كل ذلك فأن فلسفة الرفض والمعارضة اتسعت وتيرتها داخلياً وخارجياً في ظل انهيار نظام حسني مبارك.

ومن هنا يمكن تفسير السلوك السياسي الامريكي بمحاولة احتواء هذا الحراك اولاً والتوصل لصيغة تفاهم مع قادته ثانياً في جميع البلدان العربية، قبل ان تتخذ

سياسات ربما تتسبب بضرر تجاه مصالح الولايات المتحدة الامريكية، وازاء تنامي الحراك السياسي عربياً، لا تزال الولايات المتحدة الامريكية تتمرس حول مواقفها وسياساتها السابقة، ولا تستجيب بعد لضغوط هذه القوى لتغيير بعضها وتعديل بعضها الاخر مما يجعل الحوار والتواصل يعاني من بطئ وصعوبات خاصة في اطار الموازنة ما بين تحقيق مصالح الشعوب العربية ومصالح الادارة الامريكية عبر رسم قدر من المساواة بينهما. وبالتالي ستجد واشنطن نفسها مستقبلاً مضطرة لتغير استراتيجيتها في التعامل مع مختلف القضايا الدولية بالتركيز على الاساليب الدبلوماسية والتعاون الامني.

لذا فقد نتج عن هذا الحراك السياسي لوبي صراع كبير بين قوى التغيير القائدة لهذا الحراك وبين القوى المحافظة المستفيدة من الاوضاع الراهنة وعلى الرغم مما يواجه فرص تعميق هذا الحراك من مشكلات معقدة، فأن ثمة رؤى متفائلة ترى ان هذا الحراك سيتطور حتماً بأتجاه تشكيل قوى ضاغطة ومؤثرة على النظم الحاكمة، والتي سيكون بمقدورها دفع هذه النظم الى تبني الخيار الديمقراطي.

---

[1] احمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي دراسة للحالة المصرية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2010، ص14.

[2] محمد ددة، الحراك الجماهيري العربي ثورة ام صناعة لفرصة تاريخية، من كتاب الربيع العربي الى ابن افق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 63، بيروت، 2012، ص42.

[3] علي عباس مراد، ديمقراطية عصر العولمة، المؤسسة الجامعية، بيروت، 2007، ص96.

[4] المصدر السابق، ص101.

[5] روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة سمير عباس مظفر، دار الفارس، عمان، 1995، ص12.

[6] نور الدين العوفي، الربيع الديمقراطي العربي الاستثناء يؤكد القاعدة، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي عدد 386، بيروت، 2011، ص140.

[7] المصدر السابق، ص142.

[8] نادية محمود مصطفى، السياسة الخارجية المصرية والثورة: دراسة في تأثير الابعاد الخارجية، من كتاب الربيع العربي الى ابن افق جديد للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي 63، بيروت، 2012، ص225.

[9] المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[10] الامانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي الموحد 2002، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2003، ص12.

[11] محمد دده، مصدر سبق ذكره، ص43.

[12] علي عباس مراد، مصدر سبق ذكره، ص130.

[13] للمزيد انظر: ريمي هيريرا، الادوار السياسية للفكر الاقتصادي المهيمن، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي عدد 407، بيروت، 2013، ص126– ص133.

[14] احمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص29.

[15] خليدة كعسيس، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي عدد 421، بيروت، ص222.

[*] ومن هذا الاطار شهدنا دعوة ترحب بأنضمام كل من المغرب الاقصى والاردن الأدنى الى مجلس التعاون الخليجي.

[16] خليدة كعسيس، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي عدد 421، بيروت، ص222.

[17] خليدة كعسيس، مصدر سبق ذكره، ص221.

[18] المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[19] سرمد عبد الستار امين، العراق بوابة التغيير في الشرق الاوسط وجهة نظر امريكية، مركز الدراسات الدولية، سلسلة دراسات استراتيجية عدد 112، بغداد، 2012، ص35.

[20] حسين حافظ، الدور الاستراتيجي الامريكي في احلال النظم الديمقراطية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، دراسات دولية عدد 2013، بغداد، ص60.

[21] سرمد عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص35.

[22] وجيه قاسم قمحه، الربيع العربي آمال والآم، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2012، ص245.

[23] حميد حمد السعدون، الفوضى الامريكية دراسة في الافكار والسياسة الخارجية العراق انموذجاً، دار ميزو بوتاميا، بغداد، 2013، ص200.

[24] حسين حافظ، مصدر سبق ذكره، ص64.

[25] وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة الشهوري، بغداد، 2012، ص298.

[26] انظر: توفيق المديني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي عدد 386، بيروت، 2011، ص116.

[27] حسين حافظ، مصدر سبق ذكره، ص64.

[28] فتحي العفيفي، الحرب على الفوضى الخلاقة النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي عدد 390، بيروت، 2011، ص153.

[29] حميد حمد السعدون، مصدر سبق ذكره، ص203.

[30] حسين حافظ، مصدر سبق ذكره، ص64.

[31] يوسف الشويري، مصدر سبق ذكره، ص93.

[32] وجيه قاسم قمحه، مصدر سبق ذكره، ص200.

[33] حميد حمد السعدون وحسين حافظ العكيلي، رؤية من الداخل للسلوك السياسي الخارجي الامريكي، مكتب الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، 2013، ص147.

[34] خليدة كعسيس، مصدر سبق ذكره، ص228.

[35] المصدر السابق، 231.

[36] حميد حمد السعدون وحسين حافظ العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص147.

[37] خليدة كعسيس، مصدر سبق ذكره، ص232.

[38] احمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص148

[39] كمال حبيب، حركات الاحتجاج الجديدة في جمهورية مصر، مقالة وردت على شبكة المعلومات الدولية
.www.aljazeera.net/nr/exeves/40dckoc-70aa3

[40] خالد كاظم ابو دوح، ثورة 25/كانون الثاني/يناير في مصر محاولة المستقبل السوسيولوجي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي عدد 63، بيروت، 2012، ص202.

[41] احمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص149.

[42] كمال حبيب، مصدر سبق ذكره.

[43] خليدة كسيس، مصدر سبق ذكره، 225.

[44] محمد ابورمان، السلفيون والربيع العربي سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص89.

[45] المصدر السابق، الصفحة نفسها.

[46] مصر الانتخابات المصرية 2011–2012، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ابحاث استراتيجية عدد1، بغداد 2012، ص180–183.

[47] المصدر السابق، ص184–186.

[48] وحيد عبد المجيد، ثورات الربيع العربي، بعد 3 سنوات مصر انموذجا، مركز الدراسات الوحدة العربي، المستقبل العربي عدد 421، بيروت، 2014، ص39.

[49] المصدر السابق، ص40.

[50] مصر: الانتخابات المصرية، مصدر سبق ذكره، ص202.

[51] نقلا عن: رؤوف سعد، ملا معضلة التوازن: ادارة العلاقات المصرية مع القوى الكبرى، مركز الاهرام، السياسة الدولية عدد 197، القاهرة، 2014، ص112.

[52] احمد منبس، مصدر سبق ذكره، ص167.